

## الاجتماع السنوي الثالث للمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت

### ملخص موجز حول أهم رسائل المنتدى للعام ٢٠١٤

#### تمهيد:

- انعقد الاجتماع السنوي الثالث في بيروت في الفترة ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠١٤، بمشاركة ٥٢٩ شخص، من ٣١ دولة من مناطق جغرافية متنوعة بالإضافة إلى المشاركين عن بعد.
- تضمن جدول الأعمال خمس جلسات رئيسية بخلاف مراسم الافتتاح والختام. تضمن برنامج العمل على أربعة محاور وضعتها اللجنة العربية الاستشارية لأصحاب المصلحة، تمثلت تلك المحاور في محور النفاذ والبنية التحتية؛ محور السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت وصنع السياسات؛ محور الانفتاح-الحقوق المسؤوليات؛ ومحور الخصوصية وإعادة بناء الثقة؛ بالإضافة إلى جلسة الحصاد وصياغة رؤية مستقبلية. كما تضمن برنامج العمل ٩ ورشات عمل تم تنظيمها ضمن فعاليات المنتدى من قبل جهات متنوعة وفق مسار مفتوح تشرف عليه اللجنة العربية الاستشارية لأصحاب المصلحة.
- تم نسق الملخص بحيث يتناول النقاط التي تعرضت لها المناقشات في أكثر من موضع وفي سياقات متنوعة خلال الجلسات المختلفة، وذلك بشكل مختصر، ضمن ٣ أقسام رئيسية:

#### أولاً: السياسات العامة المتعلقة بحوكمة الإنترنت:

١. الاستمرار في اتباع المنتدى العربي المنهجية عمل المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت، مع التأكيد على التركيز على الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة العربية بالإضافة إلى الموضوعات المطروحة على الأجندة الدولية.
٢. أهمية استمرارية المنتدى العربي والعمل على استدامة أعماله، ليستمر في خدمة قضايا المنطقة، وليعزز من مشاركة المنطقة العربية في المسارات الدولية؛ وذلك بصرف النظر عن موقف تمديد ولاية المنتدى العالمي فيما بعد ٢٠١٥؛ مع ضمان تنوع المشاركة بين كافة مكونات مجتمع الانترنت العربي؛ والعمل كذلك على تحقيق توازن أكبر بين مكونات المنتدى.
٣. تحفيز اندماج المجتمعات العربية بالبيئة الرقمية وتشجيع الابتكار والابداع؛ مع ضرورة النظر للإنترنت كونها الحافز الأساسي للتنمية الشاملة المستدامة للمنطقة والسعي لتطوير رؤية شاملة حول حوكمتها.
٤. استمرار الحوار البناء بين مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة العربية بشكل منفتح يشكل حجر الزاوية لتحقيق أي تقدم في الموضوعات الملحة في مجال حوكمة الانترنت. مع ضرورة العمل على المستوى الوطني والإقليمي للتنسيق وتقريب وجهات النظر بشأن السياسات العامة وقضايا حوكمة الإنترنت، مما يدعم إيصال وجهة النظر العربية بصورة فاعلة إلى الساحة الدولية.

٥. أهمية تعزيز مشاركة مختلف فئات أصحاب المصلحة في المنطقة العربية في كافة المحافل المعنية بصناعة السياسات ووضع المقاييس المعيارية المرتبطة بالإنترنت على المستويات المختلفة (مثل المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت، أو هيئات مثل ICANN، IETF، RIPE NCC، AfriNIC وغيرها).
٦. تشجيع تأسيس منتديات وطنية لحوكمة الإنترنت تضم جميع أصحاب المصلحة على غرار ما قامت به بعض الدول في المنطقة وخارجها. وذلك لما تتميز به من معرفة معمقة عن الوضع المحلي لبيئة الإنترنت في البلد المعني من النواحي الفنية والتنظيمية والاقتصادية إلى غيرها من النواحي التي تشكل واقع الإنترنت في كل بلد، مما يؤهل تلك المنتديات الوطنية لخلق حوار خصب يخرج عنه حلول عملية يضطلع بها كل من الأطراف المعنية.
٧. ضرورة استمرار المراجعة والتطوير على الآليات الحالية المتبعة في حوكمة الإنترنت لتواكب المستجدات في مجال الإنترنت، خاصة لتمكين كافة أصحاب المصلحة من المشاركة والتأثير بشكل متوازن يحول دون هيمنة طرف من أصحاب المصلحة على تلك الآليات، سواء كان ذلك من الحكومات أو من القطاع الخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد قالب محدد أو نمط معين لمعالجة جميع القضايا بل لربما نحتاج نماذج متعددة تختلف بحسب القضايا المطروحة أو بحسب موضوعات السياسات العامة.

#### ثانياً: السياسات المتعلقة بالحقوق والمسئوليات وبناء الثقة

١. من الهام العمل على مواكبة جهات إنفاذ القانون لتزايد وتنوع تكتيكات الجرائم المعلوماتية وجرائم الإنترنت على اختلاف فئاتها وعلى تفاوت مخاطرها؛ والعمل كذلك على مواءمة الإطار التشريعي الحاكم لهذه الجهات بشكل أكثر دقة، لمواجهة تصاعد مخاطر الجريمة الإلكترونية مع الحفاظ على الحقوق والحريات لكافة الأطراف، وتعزيز التعاون بين الدول لضمان مجابهة فعالة لتلك الجرائم.
٢. ضرورة العمل على تطوير الأطر القانونية المتعلقة بالمحتوى، لإرساء أسس أكثر وضوحاً وإجراءات أكثر شفافية بشكل يحدد المسؤوليات ويحمي الحقوق والحريات الشخصية، بما فيها الحق في التعبير، ويوضح مسؤوليات كافة الجهات والمؤسسات ذات الصلة بما فيها مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، لا سيما من أجل إنفاذ القانون وحفظ الأمن، ضمن الأطر التي رسختها الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية ذات الصلة. علماً بأن الحجب في بعض من الحالات يؤدي إلى نتائج عكسية من بينها الانتشار الأوسع للمحتوى المستهدف حجه بوسائل بديلة، أو المساعدة على نشر معلومات مغلوبة قد ينتج عنها أضرار أوسع.
٣. من الهام استخدام إمكانات الإنترنت في نشر التوعية، لا سيما حول نشر القوانين واللوائح، بما في ذلك استخدام الجهات المعنية لهذه الوسائل لتوعية الأفراد حول الأطر والقوانين التي تنظم المسائل المرتبطة بالمحتوى.
٤. ضرورة استمرار الحوار الوطني والإقليمي والتدريس الموضوعي لإيجاد التوازن الفعال والمستدام بين الانفتاح والحريات الشخصية من جانب، وبين تأمين المجتمع من المخاطر العديدة والحفاظ على مقتضيات الأمن القومي ومواجهة التهديد الإلكتروني من جانب آخر.
٥. لا بد لوسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المحتوى أن تضع سياسات استرشادية متوازنة وواضحة مسبقاً وأن تنشرها على منصاتهما، لا سيما فيما يخص مسائل مثل الإرهاب وخطاب الكراهية واستغلال الأطفال والتعري والمشاهد

الدموية العنيفة، مع أهمية استمرار تقييمها وتعديلها حسب الحاجة، والالتزام بالعمل ضمن إطار من الشفافية والمسؤولية القانونية.

٦. تعزيز تبني الحلول القائمة على البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر، والاستفادة من إمكانيات منصات التمهيد الجماعي في تطوير البرمجيات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ويخدم الخصوصية والأمن.
٧. من الهام عمل جميع أصحاب المصلحة مع المشرعين والمسؤولين في إطار من التعاون للتوعية بطبيعة التحديات وانتهاج أساليب تتناسب مع طبيعتها؛ ومن ثم تحديث القوانين ذات الصلة وموائمتها مع التحديات المعقدة والمتغيرة في طبيعتها، وملء الفراغ القانوني في بعض المجالات.

### ثالثاً: السياسات المتعلقة بالبنى التحتية والنفوذ

١. ضرورة العمل على توفير بيئة داعمة وجاذبة للاستثمارات في تطوير البنى التحتية، من خلال التنظيم والتشريع الملائم، ومن خلال دعم إنشاء مراكز بيانات وتطوير صناعة الاستضافة؛ وتعزيز صناعة أسماء النطاقات والمحتوى المحلي.
٢. ضرورة تطوير التشريعات بحيث تحول دون تحميل الطرف الوسيط مثل مشغلي خدمة الإنترنت أو خدمات الاستضافة مسؤولية نوعية المحتوى وبحيث تتجنب حجب المحتوى قدر المستطاع، مما ينعكس إيجاباً على هذه الصناعات ويكفل بيئة استثمارية جاذبة.
٣. التأكيد على أهمية دعم إنشاء نقاط تبادل الإنترنت في المنطقة العربية محلية وإقليمية، وذلك من خلال تخفيف الشروط المرتبطة بإنشاءها؛ ونشر خطوط الألياف البصرية كبنية تحتية للربط البيئي، وخفض كلفتها. والاستفادة من الخبرات المحلية والعالمية في هذا المجال.
٤. تسهيل الإجراءات الجمركية لإدخال المعدات اللازمة للبنى التحتية مما يؤثر إيجاباً على تكلفة الخدمات المقدمة للمستخدم النهائي.
٥. من الهام أن تقوم الحكومات بدور رائد فيما يخص تبني الجيل السادس من بروتوكول الإنترنت من خلال تبني استراتيجيات وطنية نحو الانتقال إلى الإصدار السادس، مع البدء بالشبكات الحكومية، بحيث تكون الحكومات مثالاً يحتذى به في هذا التطبيق.
٦. من الهام دراسة إمكانية الفصل بين البنى التحتية وتقديم الخدمة وذلك لمواكبة التطور المطلوب في تقديم الخدمات الجديدة بالمستوى المطلوب؛
٧. هناك حاجة لتطوير الشبكات بشكل يسمح بتوسيعها، والتأكد من وجود طيف ترددي كافي، بما يتلاءم مع الانتشار السريع لإنترنت الأشياء (Internet Of Things)، والازدياد المتوقع في حجم حركة البيانات، مما يشكل تحدياً جديداً للمشغلين.

تم إعداد هذا الملخص بالاستعانة بمدخلات مقرري الجلسات وبالتنسيق فيما بين مديري الجلسات وأمانة المنتدى والجهة المضيفة. يهدف هذا الملخص إلى جمع أهم النقاط التي دار حولها الحوار خلال الجلسات الرئيسية، بشكل مختصر، وبشكل يسعى إلى عدم إغفال أي من وجهات النظر، علماً بأن التقرير التفصيلي للرئيس الاجتماع والمنتظر إصداره لاحقاً سيتضمن استعراض أوسع لمجمل المناقشات. هذا الملخص لا يعبر بالضرورة عن كل وجهات النظر كما لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر أي من الجهات أو الأفراد القائمين على أو العاملين ضمن المنتدى العربي لحكومة الإنترنت. نص هذا الملخص لم يخضع للتحضير الرسمي من قبل الإدارات المعنية في الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية.